بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

قال الحبر احمد القنيزة المذهب المؤخر المخمر

احمد ربي واصلي ابدا مصليا على الرسول احمدا

واله وصحبه من خلطته سوفهم احسادا اعداء طفت

وبعد فالمقصود نظم ما اختاطه من الموجهات نظما اذ ضبط

والله ارجو النفع والاخلاص فيه ومن دونه الخلاصا

الكلام على البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى

الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه شهير فلا نطيل به لكن لا باس

ان نعرض لبيان ان جملتي البسملة والحمدلة هل هما من القضايا

المسورة اولا ولبيان كيفية ومادة نسبتي الجملتين وانهما من

القضايا الخارجية او الحقيقية بناني ذلك كله على انهما خبريتان

لان ما ذكر من عوارض الخبر لا الانشا لا نه الذي نعرفن لذلك مع

استشران بعض الطلبة اليه تقول اما جملة البسملة من حيث

هي فان كانت اسمية بان كان المسند اليه فيها اسما فان كان مضافا

نحو بدأي وقد تقرر ان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام فان دلت

قرينة على ان الاضافة للعهد الحضوري كما هنا اذ المراد ان هذا

البدء المعين كائن لسم الله فهي شخصية ح اذ لا تعني بالشخصية

الا ما وضوعها معين لا يقبل الاشتراك وان دلت قرينة على ان

الاضافة للاستغراق كان يراد هنا ان كل ابتداء من ابتداءات اخر الثاني

كائن لسم الله كانت كلية لكن مثل هذا التقدير فيه تكلف وعلة

حمل شيخنا ما نقل عن العلامة العنبسي من انه ان جملت اضافة

المصدر للضمير على العموم فالقضية كلية انهى وقد يقال انها ليست

بكلية لان المراد ليست بمسورة وكل كلية مسورة ينبغ من ثاني الثاني

انها

انها ليست بكلية دليل العنبري ان السور هو اللفظ الدال على

التعميم او التبعيض كما عرفه به الامام السنوسي عند الكلام على

الاسوار وعرفه عند الكلام على المحرزات بانه اللفظ الدال على

كمية الافراد وبه عرفه الشيخ سعد الدين في شم الشمسية وكذا

العنبري وغيره وكل تعريف راياه للسور وجدناهم اخذوا

فيه اللفظ ولا يرد العنبري حيث جعل سور الاداة لفظ وهذه

العقلية التي موضوعها معان ليس فيها لفظ زايد على الموضوع

يدل على التفهيم لان الدال فيها على التعميم هو الاضافة وليت

بلفظ فليست بسور وان سميت نظرت قياسا من ثاني الثاني

هكذا الاضافة ليست بلفظ وكل سور لفظ ينتج ما ذكر والعنبري

مزورية والكبرى دليلها ما مر وبعد جعل المضاف اليه وهو

الياسور الكوني لفظا له دخل في الاضافة الدالة على التعميم

ولا يصح ان يجعل المضاف نفسه سورا لانه الموضوع ولا شي من

السور بموضوع ينتج من اول الثاني انه ليس بسور وذلك

كبرى القياس الاول وبي ان كل كلية مسورة انهم جعلوا غير

المسورة والشخصية الداخلة فيها الطبيعة على التحقيق مهملة فلا

تكون كلية من الكليات غير مسورة والا كانت مهملة لاستفاد كونها

شخصية وذلك باطل لان الكلية مباينة للمهملة صدقا لانها قضية

وتميم الشي مباين له صدقا وبهذا العميد يندفع الاعتراض على كون

الكلية مباينة للمهملة بان الاولى تستلزم الثانية فلا تباينها لان

هذا الفلان بسبب الوجود اي كلما وجدت وجدت لا بسبب الصدق

اذ لا يصدق على القضية الواحدة انها كلية ومهملة معا فان قلت

قد عرف الشيخ السنوسي الكلية بانها ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتعميم

مهملة فان وجد فيها سور فالامر ظاهر وان كان المسند اليه
غير مضاف فان كان معرفا بال فحاصل الاحتمالات العقلية فيها
انه ان دلت قرينة على انها للحقيقة من حيث هي فالمقصد
شخصية الحقيقة لتعيين موضوعها وتشخصه اولها
صادقة على بعض معين واحد اكان او اكثر فهي شخصة ايضا
لتشخص موضوعها وتعينها ايضا اولها صادقة على بعض
مبهم بان كان فيها ما يدل على التبعيض فهي جزئية اولها
صادقة على جميع الافراد وهو يراد تصور بكليتها للاستغراق
فكلية والسور هو الال وان لم تقم قرينة على كونها للحقيقة
من حيث هي ولا على انها لها صادقة على جميع الافراد او على بعض
معين ولم يوجد ما يدل على التبعيض ولم تقم قرينة ايضا على
عدم جميع ذلك بان احتملت الى فيها الاقسام المذكورة فهي
مهملة ولا يصح ان تكون الى في تلك الحالة سورا لان الى انما
تكون سورا في القسم المتقدم وعلم مما ذكر الفرق بين المهملة
والجزئية اذا كان موضوعها معرفا بلام الحقيقة بان المهملة
كل تحتمل ان تكون المراد الحكم فيها على الحقيقة من حيث هي
بخلاف الجزئية فان المحكوم عليه فيها بعض الافراد قطعا وح
فقولهم المهملة في قوة الجزئية محله اذا لم تكن محتملة لان
تكون الحكم فيها على الحقيقة من حيث هي اما اذا كانت محتملة
لذلك كما هنا فلا تكون في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض
الافراد غير محقق وقولهم انها دائرة بين الجزئية والكلية
ليس فيه حصر والا فقد تكون دائرة بينهما وبين الطبيعية
كما هنا وبعد حمل كلامهم المذكور على ان مرادهم انها دائرة

بين

بين الجزئية والكلية بالفعل او بالقوة اعني بين الجزئية
والكلية وما في قوة الكلية وهي الشخصية اعني التي حكم
فيها على الحقيقة من حيث هي لان المهملة ليست محتملة
للثلاثة في كل موضع فتامل وعلم ايضا الفرق بينهما بان المهملة
يحتمل ان تكون المحكوم عليه فيها جميع الافراد وانها تقبل
التسوير بالسور الكلي كقولك الانسان حيوان فان هذه
القضية يحتمل ان يكون المراد بها كل انسان حيوان او بعض
الانسان حيوان وتقبل التسوير بالسور الكلي والجزئي
بخلاف الجزئية المعرف موضوعها بلام الحقيقة فانها ليست
محتملة لارادة الحكم فيها على جميع الافراد اذ ليس المراد فيها
الا الحكم على بعض الافراد فقط قطعا وليست قابلة للتسوير بالسور
الكلي مثلا بعض الانسان حيوان انما يراد الحكم فيها على بعض الافراد
فقط ولا تقبل ان تسور بالسور الكلي اذ لا يقال كل بعض
الانسان حيوان مع كون الانسان هو الموضوع وكون لفظ
بعض سورا اما اذا لم يجعل بعض سورا بان جعل هو الموضوع
صح دخول السور الكلي عليه ويخرج ح عن كونه سورا
ويصير هو الموضوع فليتامل والاعتراض بان المعرف بلام
الحقيقة لا فرق بينه وبين علم الجنس في المعنى والقضية
ذات العلم الجنسي شخصية فيجب ان تكون القضية ذات
المعرف بلام الحقيقة كذلك مساواة المعرف بلام الحقيقة لعلم
الجنس في المعنى كما ذكر فلا تكون ذات المعرف بلام الحقيقة
لا من حيث هي مهملة ولا جزئية ولا كلية مرد بان محل كون
المعرف بلام الحقيقة مساويا لعلم الجنس في المعنى حيث اشير

بال للحقيقة من حيث هي وقد تقدم ان القضية ح شخصية
اما اذا اشير بها الحقيقة صادقة على جميع الافراد او بعضها فلا
يكون المعرف بها مساويا لعلم الجنس في المعنى اذ ذاك بل ان
اشير بها الى الحقيقة صادقة على بعض عين عند المتكلم واحدا
كان او اكثر فالمعرف بها بمنزلة علم الشخص او الى الحقيقة صادقة
على بعض مبهم فالمعرف بها بمنزلة النكرة ولهذا تجري عليه
احكامها او الى الحقيقة صادقة على جميع الافراد فالمعرف بها
لنكرة مضاف اليها ما يدل على التعميم وعلم من هذا انه ان
كان البعض معينا كانت القضية ذات المعرف بها شخصية ايضا
لتعين الموضوع كما مر غير مامرة وبهذا تعلم انه لا يلزم من نفي
كون المعرف للام الحقيقة في بعض الاحوال مساويا لعلم الجنس
في المعنى في كون القضية ذات المعرف بها الغير المساوي لعلم
الجنس شخصية فتامل وان كان الاسم المسند اليه غير مضاف ولا
معرف بال كان كان نكرة مبتدا بها لمسوغ كان جعل تنوينها
للتعظيم فان دلت قرينة على ان المراد به شيء معين لا يقبل
الاشتراك واحد الكان او متعددا فالقضية شخصية والا فان وجد
لفظ يدل على التبعيض فجزئية او التعميم فكلية وفيه مامر
من الكلام على جعلها كلية والا فمهملة وان كانت الجملة فعلية
نحو بدات او ابدا او لنبدا بسم الله الرحمن الرحيم فان
كان فاعل الفعل ضمير اذا لا على معين او علما او اسم اشارة سواء
دل كل واحد منها على واحد او متعدد فالقضية شخصية لتعين
موضوعها وان كان غير ما ذكر فان كان معرفا بال فحكمها حكم ما مر
والا فان كان لفظ يدل على التعميم فكلية او التبعيض فجزئية

والا

والا فمهملة هذا وجميع ما سلف على ان الباء اصلية اما على
انها صلة لا تتعلق بشيء فالتقدير اسم الله قسمي او مبدوية
او افزم اسم الله فعلى ذلك ما مر من التفاصيل التي في الموضوع
وحيث كان التقدير بخو اسم الله مبدو به دلت قرينة على ان
الاضافة بيانية فاطلاق الشخصية على القضية ح صحيح من حيث
المعنى اذ لا معنى بالشخصية الا ما موضوعها معين لا يقبل الاشتراك
لكن لا يجوز هذا الاطلاق لايهام تشخص القديم تعالى لان ذلك
يوهم ان السبب في تسمية هذه القضية شخصية هو تشخص
المسند اليه الذي هو القديم تعالى عن ذلك علوا كبيرا وكيفية
وما دة سمية جملتها مطلقا اي سواء كان المقدر اسما او فعلا
الاطلاق الا دوامي فتحصل لان تكون وجوديه لادايمة بان تذكر
فيها الجهة التي هي اللفظ الدال على تلك الكيفية او بان يحكم
العقل بها اذ لا تكون موجهة الا بذلك ويلزم مما ذكر ان يصح
توجيهها بجهة المطلقة العامة وبجهة الوجودية اللادايمة
وبجهة الممكنة العامة او الخاصة لان جهة الوجودية اللادايمة
اخص من هذه الجهات لان الوجودية اللادايمة اخص من
تلك الجهات لوجهات وليس خصوصها الا من جهة جهتها
فيلزم ان جهتها اخص من جهة كل منها وصحة التوجيه بالاخص
وبعو جهة الوجودية اللادايمة تستلزم صحة التوجيه بالاعم
وان شئت قلت انها تصلح لان تكون مطلقة عامة ووجودية لادايمة
الى اخرها لان الوجودية اللادايمة اخص منها وملاحيتها
للاخص تستلزم ملاحيتها للاعم وكذا يصح توجيهها بجهة
المطلقة الحينية والممكنة الوقتية والممكنة الدايمة والممكنة

النتيجة ضرورية فالجواب ان اللازم على ذلك انما هو المنافاة
الضرورية بين ذات الاصغر وذات الاكبر وهو غير مطلوب
والمطلوب انما هو المنافاة بين ذات الاصغر ووصف الاكبر
وليس بلازم فليس اللازم بمطلوب وليس المطلوب بلازم
ولذا يصدق لاشيء من الفرس بانسان بالضرورة وكل حيوان
منتصب القامة انسان بالضرورة مع كذب لاشيء من الفرس
بمنتصب القامة بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الفرس
منتصب القامة بالامكان وكذا يصدق في الفرض المشهور
لاشيء من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس
بالضرورة مع كذب ليس بعض الحمار بمركوب زيد بالضرورة
لصدق نقيضه الثانية انه اذا التقى كون احدى المقدمتين
احدى الدائمتين يجدن من الصغرى فيه الضرورة ان وجدت
فيها سواء اختصت بها ام لا لان الصغرى اذا وجدت فيها
ضرورة فلا تكون الا وصفية او وقتية اذ الفرض انتفاؤهما
احدى المقدمتين احدى الدائمتين واخص الاختلاطات
من الضرورية الوصفية والوقتية ومن مقدمة اخرى وهو
اختلاط الشرطية مع المشروطة واختلاط الوقتية مع الشرطية
لا ينتج الضرورة وهذا تمام الكلام في المشروطة العامة والوقتية
المطلقة تما لو قلت لاشيء من الحمار بفرس بالضرورة مادام
حمارا وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مادام مركوب زيد
او وقت كونه مركوبا له والضرورة كاذبة في النتيجة الثالثة
انه قيد لادوام ولا ضرورة لا يتعدى منها الى النتيجة لانك
عرفته وجوب دوام الصغرى او كون الكبرى من الست

الدوائم

الدوائم وكون المجموعة مع المشروطتين الكبريين انا والضرورية
المطلقة كبرى وصغرى فاذا اشتملت احدى المقدمتين
على اللادوام او اللاضرورة فالاخرى اما احدى الدائمتين
او لا فان كان الاول فاخص الدائمتين الضرورية المطلقة
واخص المقيدات باللادوام او اللاضرورة المشروطة
والوقتية والضرورية صغرى او كبرى لا تنتج مع شيء منهما
لاضرورية فضلا عن لادائمة فيلزم عدم انتاج الغير انتهى
ولا يخفى ان هذا اي الضرورية مع المشروطة او الوقتية
انما يكون في القياس من الغير الصادق المقدمتان وان كان
الثاني فالكبريات الاربع مع الصغريات اخص المشروطة
مع مثلها ومع الوقتية ولا ينتجان نفي الدوام ولا نفي الضرورة
ككل انسان نائم مادام انسانا نائما لا دائما ولا شيء من
الفرس اليقظان بنائم بالضرورة مادام فرسا يقظانا
بالضرورة لا دائما والحق لا شيء من الانسان النائم بفرس
يقظان بالضرورة المطلقة وكقولنا كل قمر منخسف بالارض
ويزيد بالانخساف ما يشمل الغرين ولا شيء من الشمس
المضيئة بمنخسف بالارض مادام شمسا مضيئا لا دائما
والحق لا شيء من القمر بشمس مضيئة بالضرورة واستدل
السعد على حذف قيد لا بالضرورة ولا دائما بانه ان كان
في احدى المقدمتين فقط يكون موافقا للمقدمة الاخرى
فلا ينتج وان كان في كلتا المقدمتين فمجرد كل منهما لا ينتج
مع صدر الاخرى للاتفاق في الكيف ولا مع عجزها اذ لا انتاج
في هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة

الضرب بالبراهين المذكورة في الطبقات وبيان عملها وهو الزائد
بالنقض كما مر والنتيجة في السادس كنتيجة الشكل الباقي بعد
عكس الصغري لرجوعه اليه بعكسها وهذا معنى قولي ثانيا
سادس بعكس الصغري اي نتيجة ضرب سادس كنتيجة الشكل
الثاني والرابع يعني بعد اي بعد عكس الصغري ونتيجة الضرب
الرابع السابع كنتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبري لرجوعه اليه
بعكسها وهو معنى قولي ثالثا الزائي بعكس الكبري ونتيجة الضرب
الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل من عكس الترتيب لرجوعه
اليه بعد تبديل المقدمتين وهاهي جداول هذه الاقسام

جدول الضربين الاولين

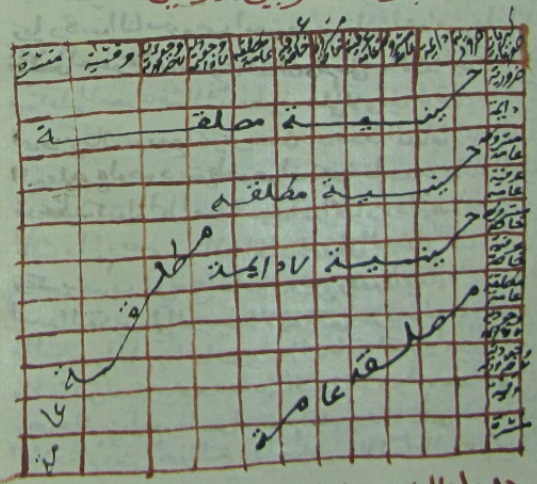

جدول الضرب الثالث الكريات موجبة كلية

الكريات موجبة كلية

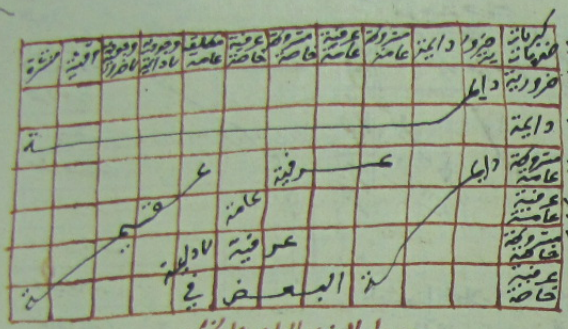

جدول الضرب الرابع والخامس

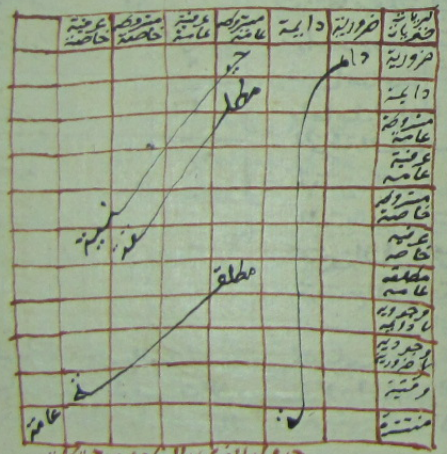

جدول الضرب السادس موجبة كلية

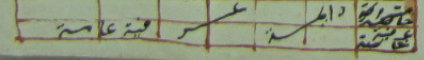

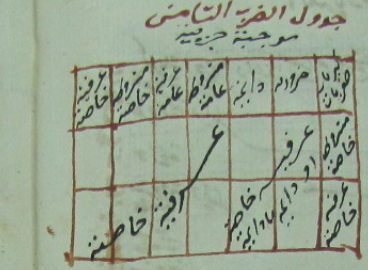

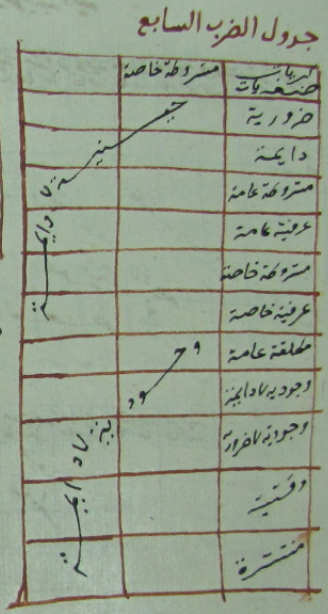

وقد اشبعنا الكلام على نتايج
الاضرب الثلاثة الاخيرة
عند الكلام على شروطها
فيما تقدم ووجدت نخط
شيخنا عن بعض اشياخه
ما حاصله انه اذا لاحت
الجزئية السالبة صغرى
لم تقترن الا مع احدى
الست الدوائم ونتيجتها
كنتيجة الثاني دائما اذا
قرنت مع الضرورية والدائمة
وعرفية عامة اذا قرنت
كبرى اتبعت مع جميع الفصليات ونتيجتها كنتيجة الثالث فتنتج
مع الدائمتين والوصفيات الاربع حينئذ لادائمة ومع الباقي
وجودية لادائمة فان نتيجة السادس هي نتيجة الثاني لانك اذا

عكست

عكست الصغرى صار هو الثاني بعينه فستدل على ان نتيجة
كذا اذا بانه اذا عكست صغراه رجع للثاني وهذه نتيجة
الثاني فتكون نتيجته لازم لازم اللازم لازم لان نتيجة الثاني
لازمة له والثاني لازم للضرب السادس لانه ظهر وجد الضرب
السادس وجد الضرب الثاني بالقوة كما لا يخفى وانهم مثل
هذا في الضرب السابع بالنسبة للثالث وقف على جدول
الثالث والثاني وعلى كيفية نتايجها وعلى جدول السادس
والسابع وعلى شروط انتاجها يتبين لك ما ذكرناه انتهى
قال الامام السوسي اذا لحاظت الجزئية السالبة التي هي
احدى الخاصتين صغرى فانها اذا عكست رجع الضرب الى
رابع الشكل الثاني وان طابقت كبرى رجع القياس بعكسها الى
سادس الشكل الثالث وبتجان المطلوب بعينه وهو
الجزئية السالبة الخامسة انتهى وهذه طريقة اخرى يدرج
عليها وما تقدم في النظم وفي جدول السادس والسابع طريقة
صاحب الشمسية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله وما كنا اهلا لسلوك هذه المسالك ولكن
تلك من فتحات سيدي وشيخي ومربي وروحي وعلم الاعلام سيدي
عبد الله بن محمد المغربي القصري الكنكسي جزاه الله عنا
خيرا ورفع درجته في الدنيا والاخرى آمين وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين ورضي الله
تعالى عن آله وصحبه اجمعين وعن التابعين لهم باحسان الى يوم
الدين وسلام على المرسلين واحمد عوانا ان الحمد لله رب العالمين
كتبه يوم الاحد المبارك رابع عشري شهر شوال سنة ١١٣٠ من الهجرة النبوية
على مشرفها افضل الصلاة والسلام
آمين